الأهرام الاقتصادى
1982/8

والتحرير أيضا فى الاتعاب الاستشارية

د / عبد الباقي إبراهيم
كبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط العمراني سابقا

تعرضت الاتعاب الاستشارية فى مصر للعديد من الاجتهادات والمحاولات فى التحليل والتقدير وذلك بسبب تقويم طبيعة المشروعات وتعدد جوانبها البيئية والهندسية والاقتصادية والاجتماعية وتكاملها فلم تعد المشروعات تتم فى اطار محدد الابعاد يمكن حساب المجهود الذى يبذل فى دراسته بسهولة ويسر0 خاصة مشروعات البناء والتشييد والتى وضعت لها نقابة المهندسين لائحة خاصة صدرت عام 1975 ولم تتغير ولم تتبدل منذ اصدارها حتى أصبحت غير ذات جدوى بعد أن فقدت واقعيتها فى التطبيق والممارسة واستمر التعامل مع الاتعاب الاستشارية بالاسلوب الاجتهادى أو من خلال المسابقات أو المناقصات وغيرها من الوسائل التى لا تستند على نظام محكم وعادل لتقدير الاتعاب الاستشارية للمشروعات المختلفة حتى اضطرت الدولة الى اصدار قانون الممارسات رقم 9 لعام 1982 الذى ساوى بين شراء المعدات والادوات وتقديم الاستشارات كما ساوى بين الانتاج الفكرى والانتاج العينى والانتاج الفنى والانتاج الحرفى واستمر الحال كما هو بالرغم من الاعتراضات التى صدرت من المنظمات المهنية بهذا الشأن خاصة بالنسبة للاعمال التى تسند الى المكاتب الاستشارية بكل تخصصاتها المحددة أو المتكاملة هذا فى الوقت الذى ظهر فيه العديد من جوانب النقص فى تنظيم المهنة فى الاعمال الاستشارية اذ لا توجد معايير أو محددات لتصنيف المكاتب الاستشارية سواء بالنسبة لاعداد العاملين فيها أو بالمسطحات المشغولة بهم أو التجهيزات المعاونة لهم أو بالنسبة لنوعيات الاعمال وأحجام المشروعات التى تولتها أو بالنسبة لاعتراف المنظمات الدولية بها وهذه جميعها عناصر هامة فى تقييم المكاتب الاستشارية والنشر عنها فى السوق الاستشارية العربية والافريقية الامر الذى يفقد الانتاج المصرى أحد أهم روافده الانتاجية0

هذا مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة زيادة الكفاءة الانتاجية فى الاعمال الاستشارية حتى تكون منافسة فى الاسواق الاجنبية فقد أصبحت الاعمال الاستشارية من أهم عناصر التصدير الى الخارج الامر الذى فاقتنا فيه أسواق دول جنوب شرق آسيا وهى المتصلة مباشرة بأحدث المنجزات التقنية والانتاجية سواء فى اليابان أو فى سنغافورة وتليها الفلبين واندونيسيا وماليزيا من ناحية والهند وباكستان المتصلتان بالسوق البريطانية من ناحية أخرى ويظهر ضعف الانتاج الاستشارى فى مصر واضحا فى تنظيماته الادارية والالمام باللغات والقصور فى ادارة النظم والانتاج الاستشارى المتطور فى العالم وهذا ما يلقى بأعبائه الكثيرة على المنظمات المهنية والعلمية المحلية وبالاخص نقابة المهندسين التى يغلب نشاطها على توفير الخدمات والمعاشات أكثر منها الارتقاء بمستوى الانتاج والاداء فى الاعمال الاستشارية هذا بالاضافة الى القصور الشديد فى مناهج التعليم الهندسى الذى يفتقر الى الابتكار والتعامل مع أحدث منجزات العصر من علوم وفنون ومن طرق ووسائل الاداء التى تصدر عنها العديد من الكتب الارشادية والمهنية والحرفية0 الامر الذى يساعد على دفع العملية التعليمية التى تغذى الاعمال الاستشارية ففى مصر نجد الفصل بين مناهج التعليم الهندسى خاصة فى مجال التشييد والبناء وبين متطلبات السوق الاستشارية المحلية أو العربية والافريقية0

وهذه مهمة أخرى تلقى على عاتق النقابات المهنية حتى تسعى الى ربط المناهج العلمية فى الجامعات بعد تطويرها باحتياجات التنمية المحلية من ناحية والسوق الخارجية من ناحية أخرى حيث أن الكليات العملية والهندسية منها بصفة خاصة لاتزال تعنى بالجانب النظرى أكثر من الجانب العملى أو التطبيقى أو الجانب المهنى بوصف أدق ويتضح ذلك فى العديد من البحوث والدراسات التى تجرى فى المجالات الهندسية والمعمارية الامر الذى أدى الى هبوط المستوى العلمى والتطبيقى للخريجين ومن ثم هبطت أسعارهم فى سوق العمالة العربية ولا وجود لهم فى سوق العمالة الافريقية وهذا ما يفقد مصر مصدرا هاما من مصادر التنمية الاقتصادية بسبب تدنى مستوى التنمية البشرية المتوافرة بكثرة لا تحسد عليها0

لقد تركت المكاتب الاستشارية الاجنبية التى عملت فى مصر فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بصماتها على نظام التعاقدات الاستشارية وعرف مفهوم نطاق العمل والشروط المرجعية كما عرف مفهوم تحديد الاتعاب من خلال تكاليف الرجل / شهر والتجهيزات والمصروفات الادارية المحلية فى حساب الاتعاب الاستشارية وان كانت الادارات الحكومية لم تطور من نفسها فى هذا المجال واعتمدت فى العديد من الحالات على ما تركته لهم المكاتب الاجنبية من مفردات وتعبيرات تطبقها فى جميع الحالات بالرغم من اختلاف طبيعة العمل فى كل مشروع ومع هذه المتغيرات فى أسلوب تقدير الاتعاب فى المشروعات الكبرى قل الاعتماد على أسلوب النسب المئوية التى حددتها نقابة المهندسين الا فى الحالات المحددة مثل تصميم المبانى وهنا خضعت هذه النسب لنظام الممارسات حسب القانون 9 لعام 1982 الامر الذى ادى الى هبوطها هبوطا شديدا وهبط معها مستوى الانتاج الاستشارى حتى وصل فى بعض الحالات الى الحضيض الامر الذى انعكس بدوره على مستوى الانشاءات سواء للقطاع العام أو الخاص وأدى بذلك الى زيادة نسبة الفاقد فى التكلفة الكلية فى قطاع التشييد والبناء ويرجع ذلك الى عدم احكام الصيغة التعاقدية للاعمال الاستشارية والتى توضح فيها بالتفصيل الانتاج الفكرى والتصميمى ثم الانتاج التنفيذى لكل العناصر والخبرات مع تحديد مستوى الاداء والتقويم فى كلا الحالتين وكما يعامل المقاول على أساس الكميات والمواصفات فان الانتاج الفكرى والتنفيذى للاعمال الاستشارية لابد وأن توضح كمياتها ومواصفاتها وتوقيتاتها حتى يمكن تحديد الاتعاب اللازمة لانجازها وهذا يدخل فى اطار العقد النموذجى الذى تعده النقابة المعنية وخاصة نقابة المهندسين حفاظا على حقوق كل من المكتب الاستشارى وصاحب العمل أولا ثم الارتقاء بمستوى الاداء الاستشارى ثانيا ومع استيفاء الاتعاب الاستشارية المناسبة سوف تتنافس المكاتب الاستشارية على الارتقاء بمستوى أدائها مع التعرف على كل جديد فى السوق الاستشارية فى العالم سواء بارسال مندوبيها للخارج للتمرين أو باقتناء أحدث الاجهزة التى تساعد على كفاءة الاداء وكفاءة الاداء من ناحية أخرى سوف تساعد على الارتقاء بمستوى الانتاج العملى للعمالة الاستشارية ويصبح البحث هنا أمام الخريجين الجدد ليس للحصول على الماجستير أو الدكتوراه حيث لا تكتسب أى خبرة عملية ولكن للتمرس على الخبرة العملية فى المكاتب الاجنبية بالخارج وهذا أيضا مسئولية النقابات المهنية لمراجعة ملفاتها سواء بالنسبة للمناهج العلمية أو التدريبية أو النظم التعاقدية أو اكتساب الخبرات الاجنبية فى اطارالسوق الاستشارية العالمية0

وهكذا تصبح مراجعة الأتعاب الاستشارية سبيلا للارتقاء بمستوى المهنة والاداء من ناحية وحفاظا على الثروة العقارية من ناحية أخرى 000 واذا كان هذا موضوع يخرج عن اختصاص النقابات المهنية خاصة بالنسبة للتخصصات المتكاملة الهندسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية فى المشروعات الكبرى فإن الأمر يستدعى انشاء اتحاد للمكاتب الاستشارية كما هو الحال بالنسبة لاتحاد المقاولين الذى تمت الموافقة على قانونه مؤخرا يتم فى إطارة تصنيف المكاتب الاستشارية حسب الحجم أو حسب التخصص والخبرة ويصدر عنه النشرات التى يقدمها الى السوق المحلية والعربية والافريقية أو العالمية كما هو الحال بالنسبة لمكتب اتحاد استشاريين فى بريطانيا الذى ترأسه شخصية كبيرة مثل ديوك أوف جلوستر الذى يساعد فى تذليل العقبات التى تواجه مكاتبه الاستشارية فى الداخل والخارج وهذه مرحلة لم تصل اليها مصر بعد سواء من خلال مستشاريها التجاريين فى السفارات أو أى جهة أخرى رسمية أو سياسية فكم مرة انتقل فيها ديوك أوف جلوستر أو تاتشر من بريطانيا او الملك بدوان من بلجيكا أو الملك كارلوس من أسبانيا أوغيرهم من الملوك والرؤساء والوزراء

لتذليل العقبات التى تواجه مكاتبهم الاستشارية فى الخارج باعتبارها أهم القطاعات التى تدعم الاقتصاد القومى للدولة سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة تمتد آثارها الى تصدير العمالة والمنتجات المحلية فى المشروعات الجديدة خارج الدولة0

وفى جميع الحالات لابد من تحديد الاتعاب الاستشارية على أساس حجم وقيمة الانتاج الفنى أو الفكرى والتنفيذى معا وذلك فى ضوء ما يتحمله هذا الحجم وهذه القيمة من مؤهلات فنية وخبرة استشارية ويمكن احتساب الاتعاب على أساس التقدير العام للفكر الفنى أو الابتكارى وترك ذلك للمنافسة والمسابقة ثم التقدير التفصيلى لحجم الانتاج الفنى التصميمى أو التنفيذى الذى يتمثل فى تفصيل المحتوى العلمى للدراسات الاستشارية بالاضافة الى تفصيل المحتوى الفنى للوحات والمخططات التصميمية والتنفيذية التى يحتاجها المشروع واذا كانت هناك امكانية الممارسة فى تحديد قيمة أتعاب المكون الفنى أو الابتكارى على أساس نسبة معينة من قيمة المشروع أو بمبلغ مقطوع فان الممارسة على الاتعاب تقل فعاليتها فى حجم وقيمة ومحتوى الانتاج التصميمى والتنفيذى المحدد بأعداد ومحتوى التقارير واللوحات التى يلتزم الاستشارى بتقديمها فى المراحل المختلفة للعمل الاستشارى تبعا للبرنامج الزمنى المتفق عليه فى العقد مع تحديد دور العميل فى المراجعة والاعتماد وتحديد دور الاستشارى فى التعديل فى أى مرحلة من مراحل الانتاج الاستشارى وبهذه الصورة تقل فروق المنافسة بين المكاتب الاستشارية الى أقل حد ممكن وتختفى ظاهرة الفروق الكبيرة التى تتراوح بين 4% و4ر0% فى كثير من الاحيان الامر الذى هبط بمستوى الانتاج الاستشارى والمهنى الى أدنى مستوى وهكذا تتحدد الاتعاب على أساس حجم الانتاج ومحتواه العلمى والفنى مع حصر التنافس فى أضيق الحدود وكلما نص فى التعاقد على توصيف كل صغيرة وكبيرة من هذا الانتاج اقترب تقدير الاتعاب الى الحد الامثل للاستشارى من ناحية وصاحب العمل من ناحية أخرى والحد من الاسراف فى التحديد الجزافى للاتعاب واذا اتفق الطرفان فى التعاقد على تطبيق نظام النسبة المئوية التى يرتضيها الطرفان فان ذلك لابد وأن يتم مع التوصيف الدقيق للانتاج الاستشارى سواء الجانب الابتكارى والفكرى أو الجانب التنفيذى منه حفاظا على مستوى الاداء المهنى0

وفى كثير من الاحيان يلجأ الاستشارى الى حساب الاتعاب الاستشارية مرة بحساب تكاليف الانتاج الموصف بكل دقة وذلك باستعمال أسلوب الرجل / شهر والتجهيزات والطباعة وغيرها من المصروفات الادارية والنثرية والارباح ومرة أخرى الحساب بأسلوب النسبة المئوية سواء بالنسبة لتكاليف الوحدات الاساسية أو المتكررة مضافا اليها نسبة أخرى تغطى الاتعاب الخاصة باعداد الدراسات الاستطلاعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بالاسلوب السابق والتى يصعب احتسابها على أساس النسب المئوية وبذلك يمكن المقارنة بين قيمة الاتعاب فى الحالتين ثم التقريب بينهما أو أخذ أحدهما أساسا لتقديم العطاء أو أساسا للتعاقد حيث تسهل المحاسبة على أساس النسب المئوية من قيمة العطاءات وهنا يمكن فصل أتعاب الدراسات عن أتعاب التصميمات وفى كل الحالات لابد من التوصيف المفصل للمحتوى العلمى والفنى للانتاج الاستشارى تبعا للاصول العلمية والمهنية دون أى تراخ من طرفى التعاقد وهذا مادعا العديد من المنظمات المهنية فى العالم من وضع صيغة العقد الاستشارى المعتمد منها والذى لا يمكن الاعتداد بغيره قانونا الا اذا تم اعتماده من المنظمة المهنية المسئولة وذلك فى الحالات الخاصة أو الاستثنائية وينظم أسلوب التعاقد الاستشارى الدولى المعروف باسم الفيديك هذا الموضوع بكل وضوح وموضوعية حفاظا على حقوق كل من الاستشارى صاحب العمل والمقاول وهو النظام الذى تعتمده وتقره

هيئات التحكيم الدولية خاصة فى العقود الدولية واذا أمكن تطبيق هذا النظام فى مصر فان ذلك يؤهل المكاتب الاستشارية منها للخروج الى السوق الاستشارية الخارجية والتنافس مع غيرها من المكاتب الاستشارية العالمية0

ان التحول الاقتصادى الذى تتبلور ملامحه فى مصر فى الوقت الحاضر يدعو الى ضرورة مراجعة الاتعاب الاستشارية دعما للاقتصاد القومى وارتقاء بمستوى المهنة وتوفيرا لفرص أكثر للخبراء والاستشاريين والعمالة الفنية والمهنية0